

شملت حساباتها المالية

الكشف عن مخالفات في مشاريع ومناقصات أمانة بغداد



الحرافية - بغداد

كشف تقرير نشرته لجنة الخبراء الماليين بالتعاون مع شركة عالمية، امس السبت، عن وجود مخالفات في مشاريع ومناقصات أمانة بغداد وحساباتها المالية، وأشار إلى أن مشروع ماء الرصافة الكبير الذي لم يدخل الخدمة رغم انتهاء عقده في حزيران 2014 أحد تلك المشاريع، فيما أكد أن الأمانة أصدرت صكوكا من دون رصيد على حسابها في احد المصارف رغم امتلاكها حسابات في نفس المصرف لم تحرك منذ فترة طويلة.

وقال لجنة الخبراء الماليين في بيان إن "التقرير الذي اعده بالتعاون مع شركة التدقيق الدولية (ارنست ويونغ) يظهر أن مشروع ماء الرصافة الكبير، الذي ينفذ من قبل شركتين عراقيتين وأخرى فرنسية لم يدخل للخدمة لغاية انجاز التقرير، رغم انتهاء مدة العقد في الـ13 من حزيران عام 2014".

وأضاف التقرير، أن "الشركات المنفذة للمشروع قامت بتجهيز معدات ومحركات مخالفة للمواصفات ومن منشأ مختلف عن ما تم الاتفاق عليه في العقد، وقامت أيضا بتغيير نوعية بعض المعدات دون إبلاغ دائرة ماء بغداد".

وأوضح التقرير نقلا عن بيان اللجنة، أن "مناقصة لتجهيز مضخات غاطسة كانت قد ألغيت لعدم تقدم شركة مصنعة أو وكيل لشركة مصنعة بعرض، وبعد ذلك تم التعاقد في المناقصة الثانية مع إحدى الشركات المتقدمة في المناقصة الأولى بمبلغ 3 مليارات و100 مليون و834 ألف دينار، رغم عدم تقديمها ما يفيد بأنها مصنعة أو وكيل لشركة مصنعة خلافا لشروط المناقصة".

وتابع التقرير، أن "التدقيق كشف أن أمانة بغداد قد أصدرت صكوك من دون رصيد على حسابها في احد المصارف، في الوقت الذي تمتلك فيه حسابات في نفس المصرف لم يتم تحريكها منذ فترة طويلة"، مؤكدا أن "هناك ملاحظات أخرى مهمة جدا يمكن الاطلاع عليها في التقرير الكامل".

وتأسست لجنة الخبراء الماليين استنادا إلى قرار مجلس الوزراء، وبدأت عملها في (الأول من نيسان 2007)، كجهاز إشراف بديل للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة، الذي يشرف حاليا على ما ينفق من الأموال العامة العراقية المتأثية من إنتاج النفط وتصديره، التي تودع في حساب فتح في بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في نيويورك، استنادا إلى قرارات مجلس الأمن الدولي التي صدرت بعد إسقاط النظام السابق، باسم صندوق تنمية العراق، وقد منح هذا الحساب حصانة دولية لئلا يكون عرضة للحجز أو المصادرة نتيجة

لسد عجز الميزانية

كردستان يبيع أجزاء

من قطاع الكهرباء



الحرافية - اربيل

قال قباد الطالباني نائب رئيس وزراء إقليم كردستان العراق لرويترز إن حكومة الإقليم قد تبيع أجزاء من قطاع الكهرباء لجمع أموال بهدف سد عجز في الميزانية سببه انخفاض أسعار النفط. وأضاف أن الحكومة تفكر أيضا في تسهيل أصول من بينها البنية الأساسية النفطية. ولم يقدم المسؤول مزيدا من التفاصيل عما قد يعرض على المستثمرين وتحت أي شروط. وأشار إلى أن حكومة كردستان العراق تعمل مع القطاع الخاص لتسليمه بعض عناصر قطاع الكهرباء مثل تحصيل الفواتير. وتعاني المنطقة عجزا شهريا يتراوح بين 380 و400 مليار دينار عراقي (بين 350 و370 مليون دولار) مع انخفاض أسعار النفط إلى نحو 30 دولارا للبرميل بعدما تجاوزت مئة دولار قبل عامين. وتنتج المنطقة حوالي 600 ألف برميل نفط خام يوميا بموجب اتفاقيات لتقاسم الإنتاج مع شركات نفط دولية.

سنخرج من الأزمة خلال 24 ساعة

من يقنع اعضاء اوبك بخفض الانتاج 10 ٪ ؟



الحرافية - بغداد

أكد الخبير ووزير النفط الاسبق عصام الجبلي، السبت، أن أزمة انهيار اسعار النفط ستنتهي خلال 24 ساعة فقط اذا اقنع العراق "المنتجين الاحرار" بخفض انتاجهم 10٪، داعيا الكومة العراقية الى اتخاذ موقف من استمرار تهاوي الاسعار. وقال الجبلي في تصريح صحفي إن "الحكومة العراقية اذا لم تبادر باتخاذ موقف حازم من مسألة انخفاض اسعار النفط فإن الاسعار ستواصل الهبوط والانحيار"، مشيرا إلى أن "مسألة انخفاض الاسعار سياسية اكثر مما هي اقتصادية". وأضاف الجبلي، أن "على الحكومة العراقية التحرك والتنسيق مع منظمة اوبك قبل الاجتماع الطارئ للمنظمة في اذار المقبل"، داعيا في ذات الوقت الى "التحرك على المنتجين الاحرار وهي الدول المنتجة للنفط خارج منظمة اوبك". وأشار الجبلي الى أن "ما ينقصنا حاليا هو التنسيق"، لافتاً إلى أن "العراق اذا استطاع اقناع المنتجين الاحرار بخفض الانتاج 10٪ فإن الاسعار سوف ترتفع في اليوم التالي الى مستويات جيدة وسنخرج من الأزمة الحالية". وأوضح الجبلي أن "روسيا التي تعد اليوم أكبر منتج للنفط والغاز مستعدة حاليا لخفض الانتاج 10٪ او أكثر، لأنها تضررت كثيرا من انخفاض الاسعار".

لفترة ستة أشهر فقط

العراق يمتلك عملة صعبة تكفي لتغطية الواردات

للعلمة الأجنبية، وكم تستطيع الأخيرة ان تغطي المحلية "

واكد العلاق: "اننا نستطيع الاستجابة لطلب الدولار مهما بلغ حجمه، ولا توجد مخاوف على تأثير سعر الصرف" مشيرا الى ان "الاحتياطي المالي للبنك المركزي هو رقم متغير واليوم يبلغ حدود 68 مليار دولار وحجم الكتلة النقدية للدينار 40 تريليون دينار".



الحرافية - بغداد

اعلن محافظ البنك المركزي أن العراق يمتلك من العملة الصعبة ما يكفي لتغطية واردات ستة أشهر فقط، في حين يعتزم البنك المركزي إصدار سندات دولية بملباري دولار، خلال العام الحالي 2016.

وقال محافظ البنك المركزي علي العلاق ان العراق يمتلك من العملة الصعبة ما يكفي لتغطية واردات ستة اشهر فقط، لافتا الى "تكثيف الجهود نحو الاقتراض من المؤسسات الدولية لسد العجز المالي" .

وطمأن محافظ البنك المركزي المواطنين من عدم وجود خشية من ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الدينار العراقي" كاشفا عن "طرح سندات محلية بقيمة 5 مليارات دولار لتوفير السيولة النقدية للدولة".

وأضاف ان "البنك المركزي يملك عملة أجنبية هي ضعف العملة المحلية الموجودة في السوق، وما حصل في الايام الماضية يؤشر على ان هذه المحاولات تنطوي على نوع من المضاربة وجني الأرباح، وقد تنطوي ايضا على أهداف أخرى لا أريد الدخول في تفاصيلها؛ لان هذا الارتفاع هو بالتأكيد ضمن المؤشرات غير الطبيعية، ولكن هل هذه الحالات تصمد أمام سياسة البنك المركزي بالتأكيد كلا، وهي طارئة على السوق".

وبيّن ان "العملة المحلية تستمد قوتها من الاحتياطي

الاقتصاد العالمي

على البضائع الصينية

ترامب يدعو لفرض رسوم جمركية ضخمة

الدولي، خصوصا في البلدان المتطورة. وسجلت الصين، التي يعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة شريكها الرئيسيين، في عام 2015 أضعف نسبة نمو اقتصادي منذ ربع قرن.

وبدأت أوساط المال والأعمال في الاقتصادات الرئيسية في العالم تنظر بعين القلق لتطورات وضع الاقتصاد الصيني مع عودة بورصة شنغهاي للهبوط، بعدما استقرت لفترة وجيزة نتيجة تدخل قوي من جانب السلطات الصينية لوقف الانهيار الذي شهدته البورصة بدءا من النصف الثاني من الشهر الماضي. وذكرت المصادر في تقرير لها من هونغ كونغ أن عودة أسواق الأسهم الصينية للهبوط سيؤخر عملية ربط سوق السندات الصيني بالسوق العالمي.

وكانت الخطة تشير إلى أن هذه العملية ربما تنجز بنهاية العام الجاري، لكن التوقعات الآن أن يتم ذلك بحلول عام 2017، وقد يصبح متاحا للمستثمرين الأجانب التعامل في سوق الأسهم الصينية البالغة قيمته 5 تريليون دولار. ورغم أن العالم لم يصبه الدعر بعد من مخاطر تباطؤ الاقتصاد الصيني، إلا أن الشركات الكبرى المكشوفة على الاقتصاد الصيني بدأت تتحسب لتراجع العائدات مع توقعات تباطؤ النمو السريع.

الاقتصاد العربي

الاستثمار في صعيد مصر

هل يوافق مجلس الوزراء بمنح أراضي بالمجان؟

الحرافية - القاهرة

قال علاء الدين عمر، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إن الأراضي الصناعية بالصعيد كانت بالمجان في قانون 8 لسنة 1997 ولكن التعديلات التي أجريت عليه لم توضح إذا كانت الأرضي بالمجان أم لا وهو ما كان معمولا به من قبل.

وأضاف رئيس الهيئة أنه تم رفع مذكرة لمجلس الوزراء بهذا الشأن ويبدوه رفعها إلى المجلس الوطني للأراضي تمت الموافقة على منح الأراضي بالمجان بالمناطق الصناعية الحالية ومنتظر صدور قرار رئاسي بذلك أو عرضها على البرلمان.

جاء ذلك خلال ورشة العمل التي عقدها وزارة الاستثمار لمناقشة قانون الاستثمار الموحد وتنفيذ آلية الشباك الواحد بمجمعات الاستثمار.

وأضاف عمر أن الصعيد به أكثر من 19 منطقة صناعية وتعتبر محافظة بنى سويف أكثر محافظات الصعيد جذبًا للاستثمار إذ

يوجد بها 200 مشروع استثماري وانتهت كل الأراضي المرفقة

داخل المناطق الصناعية بها، وذلك لقربها من القاهرة تليها المنيا ثم سوهاج وأسيوط، لافتًا إلى أن الصعيد مخزون مصر

من الأراضي والثروات الطبيعية وأعلى معدلات فقر أيضًا. وأشار رئيس الهيئة، إلى أن غياب وسائل الانتقال وقلة الموانئ بها لتسهيل عملية الاستيراد والتصدير وارتفاع نسبة الفقد خلال عملية النقل أدى لعزوف المستثمرين عن الاستثمار بالصعيد، مؤكدًا وجود ميناء سفاجا ولكنها بحاجة إلى إنشاء

محطة حاويات بها.

وتابع عمر أن الأراضي الصناعية بالصعيد كانت بالمجان في قانون 8 لسنة 1997 ولكن التعديلات التي أجريت عليه لم توضح إذا كانت الأراضي بالمجان أم لا وهو ما كان معمولا به من قبل.

ولفت إلى أنه تم رفع مذكرة لمجلس الوزراء بهذا الشأن ويبدوه رفعها إلى المجلس الوطني للأراضي تمت الموافقة على منح

الأراضي بالمجان بالمناطق الصناعية الحالية ومنتظر صدور قرار رئاسي بذلك أو عرضها على البرلمان.